افتتحا مبنى وزارة الخارجية الجديد بصنعاء

نائب الرئيس : المشروع إحدى لبنات العلاقات الحميمة بين اليمن والصين

نائب الرئيس الصيني : سنواصل الجهود في تقديم الدعم والمساندة لليمن

صنعاء / سبأ:

افتتح الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية و شي جين بينغ نائب الرئيس الصيني ومعهما وزير الخارجية الدكتور ابو بكر القربي مبنى وزراه الخارجية الجديد الكائن في حي عصر على شارع الستين بالعاصمة صنعاء . ويتكون المبنى البالغ تكلفته قرابة 10 ملايين دولار منها 30 في المئة تمويل حكومي و70 في المئة تمويل من الجانب الصيني ، من سبعة طوابق أمامية وثلاثة طوابق شمالية واربعة جنوبية وثلاثة طوابق في الجزء الخلفي ويحتوي على 273 غرفة وقاعة للمؤتمرات وقاعة للمؤتمرات الصحفية واربع غرف ترجمة فورية بالاضافة الى 84 دورة مياه و10 بوفيات ومطعم وومبنيين للحراسة .كما يحتوي المبنى على تجهيزات امنية عالية تشمل نظام انذار للحريق وخراطيم اطفاء وشبكة هاتف وكمبيوتر ومصاعد وشبكة للتلفزيون .

وبعد ان تم قص الشريط الذهبي ايذانا بافتتاح هذا المرفق الحكومي الهام رسميا قام نائب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس الصيني بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية ،وفي هذه الاثناء دون نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية كلمة في سجل الزيارات اكد فيها على تطور العلاقات المتينة بين البلدين الصديقين .. معتبرا هذا المشروع من ثمار تلك العلاقات القائمة منذ مطلع الخمسينيات في القرن الماضي .

ونوه إلى أن جهود جمهورية الصين الشعبية ستتواصل لتقديم الدعم والمساندة للجمهورية اليمنية في إطار تعميق علاقات الصداقة بين البلدين.

في حين أعرب الأخ نائب رئيس الجمهورية في كلمة دونها في سجل الزيارات عن سعادته البالغة بافتتاح هذا المشروع الذي يعد احدى اللبنات ورمزاً من العلاقات الحميمة بين الجمهورية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية .. مسجلا التقدير والشكر لكل من اسهم في انجاز هذا المشروع الحيوي.

عقب ذلك حضر نائب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس الصيني مراسم التوقيع على وثائق التسليم والتسلم للمشروع والذي وقعها عن الجانب اليمني وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي وعن الجانب الصيني نائب وزير التجارة الصيني /فاو هو نسع /. وتحدث الدكتور القربي بكلمة بالمناسبة اكد فيها عمق ومتانة العلاقات التأريخية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية الصديقة والتي تعود الى اكثر من 53 عاما .. مثمنا المساعدات السخية التي قدمتها الصين لتنفيذ مشاريع تنموية وانتاجية واستراتيجية في اليمن وفي مقدمتها طريق صنعاء - الحديدة ومصنع الغزل والنسيج فضلا عن ايفاد البعثات الطبية للعمل في اليمن .

الدكتور القربي في حفل التسليم والتسلم للمشروع:

الدبلوماسية اليمنية ستركز على التحديات التي تواجه اليمن لتحقيق التنمية والإصلاحات

واستعرض الوزير القربي المحطات والتطورات التأريخية التي مرت بها العلاقات اليمنية الصينية الحميمة ومواقف الصين المساندة لليمن في احلك الظروف وفي مقدمة ذلك تأييدها للثورة اليمنية المباركة وإبقائها للبعثة الدبلوماسية الصينية في صنعاء خلال مرحلة الدفاع عن الثورة حيث كانت البعثة الوحيدة التي لم تغلق ابوابها حتى اثناء حصار السبعين يوما رغم الهجمة الشرسة التي شنها اعداء الثورة والنظام الجمهوري آنذاك .

وقال « نحتفل اليوم بقطف ثمرة جديدة من ثمار العلاقات المتميزة بين البلدين الصديقين, وانجاز هذا الصرح الدبلوماسي المزود بكافة الوسائل الحديثة الأمر الذي من شأنه تهيئة الاجواء المناسبة والمناخ الملائم للارتقاء بمستوى العمل الدبلوماسي اليمني وأداء الرسالة على اكمل وجه خدمة للسياسة الخارجية. نائب وزير التجارة الصيني فاو هو تشنغ تحدث من جانبه بكلمة اعرب فيها عن سعادته بافتتاح هذا المبنى الذي يعد معلما بارزا للعلاقات بين البلدين الصديقين الضاربة جذورها في أعماق التاريخ .. مثمنا جهود كل من اسهم في انجاز هذا المبنى على هذا النحو المشرف.

وأشار إلى أن تنفيذ هذا المبنى يأتي في إطار دعم الصين للتنمية في اليمن والتي كانت بدأتها منذ نهاية عقد الخمسينيات بتنفيذ طريق الحديدة - صنعاء وكذلك تمويل تنفيذ العديد من المشاريع التنموية والخدمية ومنها طريق عدن - حضرموت .

حضر افتتاح المبنى نائب رئيس مجلس النواب محمد علي الشدادي وعدد من الوزراء واعضاء مجلسي النواب والشورى ومسؤولو الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة وسفير اليمن لدي الصين عبدالملك سليمان المعلمي وسفير الصين بصنعاء لوه شياو قونغ وعدد من رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية والاجنبية.

خلال جلسة عقدها مجلس النواب امس :

التصديق على اتفاقية التمويل الإضافي للمرحلة الثالثة من مشروع الأشغال العامة

صنعاء / سبأ:

صدق مجلس النواب في جلسته امس برئاسة الاخ يحيى علي الراعي ، رئيس المجلس على اتفاقية التمويل الإضافي لمشروع الأشغال العامة(المرحلة الثالثة) المبرمة بين حكومة بلادنا وهيئة التنمية الدولية بمبلغ 18 مليونا و800 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة ، ما يعادل 29 مليونا و840 ألف دولار أميركي .

وصدق المجلس على الاتفاقية بعد مناقشتها بناء على تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط وعلى إثر التزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس الموجهة للحكومة والتي دعت إلى عدم استخدام حصيلة اتفاقية القرض الإضافي في غير الأغراض المخصصة لها وتحقيق أكبر قدر من عدالة توزيع وتنفيذ المشاريع بحيث تشمل عموم المديريات والمحافظات وبما يحقق وصول المشاريع الى المناطق النائية والمحرومة.

الاستماع لردود وإيضاحات وزراء الأشغال والسياحة والصناعة على أسئلة البرلمان

تأجيل مناقشة تعديل الفقرة (أ) المادة (248) من قانون الشركات التجارية إلى جلسة أخرى

وأكدت توصيات المجلس على أهمية تخفيض المساهمة المطلوبة من المستفيدين في مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية وأي مشاريع أخرى يطلب فيها مساهمة المواطنين من نسبة 5 إلى 5 ر 2 بالمائة بالإضافة إلى موافاة مجلس النواب بتقارير ربع دورية عن المشاريع التي نفذت من القروض السابقة وكذا التي ستنفذ من حصيلة هذا القرض وذلك على مستوى كل مديرية.

كما استمع المجلس إلى تقرير لجنة التجارة والصناعة حول تعديل نص الفقرة (أ) من المادة (248) من القانون رقم (22) لسنة 1997م بشأن الشركات التجارية وذلك بعد أن أقر إدراجه في جدول أعماله ، حيث استهدف التعديل أن يكون رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة كافيا لتحقيق أغراضها ويحدد الشركاء رأس مال الشركة في عقد تأسيسها .. وقد أرجأ المجلس مناقشة هذا التقرير إلى جلسة أخرى.

من ناحية ثانية وفي إطار تواصل تفعيل المجلس لمهامه الرقابية على أداء الهيئة التنفيذية جرى الاستماع في هذه الجلسة إلى إيضاحات عدد من الوزراء ردا على استفسارات المجلس بشأن بعض الموضوعات التي تقع في نطاق مسؤولية واختصاص كل منهم.

وفي هذا السياق قدم وزير الأشغال العامة والطرق ردودا ايضاحية على الاستفسارات المطروحة عليه من قبل المجلس، حيث بين أن العمل جار في تنفيذ مشروع طريق باب الناقلة - الملباخ - مركز مديرية ملحان محافظة المحويت وبصورة جيدة كما يجري العمل في تنفيذ مشروع جسر وادي سردود في منطقة الكدن الذي يربط مديرية باجل بمنطقة الكدن في محافظة الحديدة ومديرية ملحان بمحافظة المحويت، وأن العمل يسير حاليا بصورة جيدة في تنفيذ مشروع طريق الضالع - جحاف بمحافظة الضالع وتم إنزال مشروع طريق القفلة - الزند - الضبيات بمحافظة الضالع في مناقصة عامة للتنفيذ عبر الطرق الريفية وسيتم البدء بأعمال التنفيذ فور الانتهاء من إجراءات المناقصة.

واشار إلى أنه تم إعداد خطة طموحة عبر المسؤولين المعنيين بمحافظة إب بتكلفة ثلاثة عشر مليار ريال لتنفيذ عدد من مشاريع الطرق بالمحافظة وتم تكليف فريق هندسي لتحديد الشوارع المتضررة لسفلتتها ، موضحا أنه تم انزال مشروع طريق مخلاف ،الجبل ،حمام علي، حيدان ،الحافة ، في مناقصة عامة لأعمال الدراسات والتصاميم وسيتم استكمال إجراءات توقيع العقد مع المكتب المصمم والبدء بالأعمال قريبا ..

وفما يخص مشروع طريق خور العميرة، المضاربه ،طور الباحة اشار وزير الاشغال العامة والطرق ان العمل يجرى فيه بصورة ممتازة، اما مشروع طريق الفرشة ،حبيل السبت يتم حاليا استكمال اجراءات حصر المشروع وإنزاله في مناقصة عامة .

وبشأن مشروع طريق عمران، السودة، حبور، طليمة، القابعي، الاهنوم اوضح ان التأخير كان خارجا عن إرادة الوزارة وسيتم الاعلان عن انزال المشروع في مناقصة عامة وللمرة الثالثة وخلال الأيام القادمة.

وحول مشاريع ربط المديريات بمحافظة عمران قامت الوزارة بإدراجها ضمن البرنامج الاستثماري للعام الجاري 2008م وتم اعتماد جزء منها ،كما يتم حاليا اعداد خطة عامة لهذه المشاريع عبر المحافظة والوزارة وسيتم تقديمها لمجلس الوزراء لإقرارها..

وبشأن المشاريع المتعثرة التى كانت لدي الوزارة تم احالة العديد منها الى برنامج الطرق الريفية ليتم تنفيذها ضمنه بما تسمح به موارد البرنامج، وقد تم تنفيذ العديد منها وجدولة باقي المشاريع الى حين استكمال التصاميم وتوفير الاعتمادات وبحسب الأولويات.

واكد وزير الاشغال العامة والطرق في معرض إيضاحاته ان إرساء المناقصات يتم طبقا لمعايير الجهة الممولة المحددة في اتفاقيات القروض وهي متوافقة مع قانون المناقصات وتعرض على اللجنة العليا للمناقصات التى بدورها تقوم بالتأكد من سلامة الاجراءات التعاقدية بدءا من اعداد وثائق المناقصات وحتى ترسية المشروع ، مبينا الآلية المتبعة لتصنيف المقاولين.

وتحدث وزير السياحة حيث اوضح دور وزارة السياحة ومجلس الترويج السياحي في التشجيع والترويج للصناعات التقليدية والمشغولات اليدوية.. مشيرا بهذا الصدد الى حماية الحرف اليدوية والصناعات التقليدية ووضع الخطط والبرامج الهادفة للمحافظة عليها وتشجيع انشاء المراكز المتخصصة لتطويرها وتنميتها بما يساعد على استمرارها وديمومتها والتعريف بها من خلال اقامة المعارض الخاصة بها في الداخل والخارج بالتنسيق مع الجهات المتخصصة والتعريف بالتراث الحرفي وعراقته من خلال نشر الدراسات العلمية والفنية وكذا الإشراف على مراكز الحرف القائمة واقتراح انشاء مراكز جديدة لإحياء الحرف اليدوية والصناعات التقليدية في مختلف المدن الرئيسية والعمل على إدامتها من خلال التصاميم وتنوع برامج التدريب وتنشيط دورها الاقتصادي في حياة المجتمع اضافة الى إشراك الحرفيين في المعارض السياحية الدولية والمحلية وشراء منتجاتهم ومشغولاتهم اليدوية والترويج لها وتنظيم المسابقات الخاصة بأفضل منتج حرفي يستخدم الموارد المحلية، لافتا الى ان هناك توجها لانشاء اتحاد خاص بالمجمعيات الحرفية وقد تم تشكيل اللجنة التحضيرية لصياغة النظام الاساسي ونشر الدعوة للانتساب في عضويته.

وفي ردوده على استفسارات المجلس بين وزير الصناعة والتجارة الاجراءات المتخذة بشأن إشهار اسعار السلع وكذا حول امتناع البعض عن البيع او حجب السلع بغرض التحكم بالأسعار مشيرا الى ان متابعة ذلك تتم بصورة يومية عبر الوسائل المختلفة مع مكاتب الوزارة بالأمانة والمحافظات والقيام بالإشهار الاسبوعي للأسعار العالمية للسلع الاساسية الواصلة الى موانئ الجمهورية عبر مختلف الوسائل الاعلامية ، وتفعيل غرفة العمليات بديوان الوزارة ومكاتبها بأمانة العاصمة والمحافظات بهدف رصد حركة الأسعار وتداول السلع ومتابعة مخالفات عدم الإشهار والاحتكار والغش التجاري وكل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس وتنشيط لجان الأفران بالغرف التجارية والصناعية ، مشيرا إلى أنه تم ضبط (4752) مخالفة تقريبا من يناير حتى يونيو الجاري ، موضحا أن إشهار الأسعار عملية مستمرة وتحتاج إلى فترة طويلة لتصبح سلوك للبائعين.

الى ذلك قدم عدد من أعضاء المجلس تعقيباتهم على تلك الردود فيما قدر المجلس الجهود المبذولة في سبيل متابعة تنفيذ المشاريع وتطبيق نصوص القوانين المتصلة بتلك القضايا وبصورة خلاقة ، وحث لجانه الدائمة كل فيما يخصها متابعة ما جرى تداوله من استفسارات وإيضاحات وتعقيبات وتقديم نتائج ذلك في سياق تقاريرها المقدمة إلى المجلس.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح السبت المقبل بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى خالد عبدالوهاب الشريف، ووزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي، ووزير السياحة نبيل الفقيه، ووزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل، ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي عبدالله حسن الشاطر، وعدد من المسؤولين المختصين في الجهات ذات العلاقة.

تفقد (13) مرفقاً حكومياً

محافظ لحج يدعو إلى الانضباط الوظيفي ويشدد على تطبيق مبدأ الثواب والعقاب

لحج/ عادل محمد قائد :
تصوير/ الدبعي

شدد الأخ/ محسن النقيب محافظ لحج خلال زيارته الميدانية أمس إلى 13 مرفقاً حكومياً خدمياً ومؤسسياً على الالتزام والانضباط الوظيفي وفقاً لقانون الخدمة المدنية.. وأكد لمديري عموم المرافق بالمحافظة أنه سيتم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في مسألة الدوام الرسمي ولن يتم التساهل في هذا الجانب.

وحذر النقيب من التقاعس والإهمال الذي يشوب بعض المرافق مطالباً الجميع بالالتزام بالعمل، ما لم فإنه ستتخذ الإجراءات القانونية والإدارية إذا لم يلتزم المديرون بشروط العمل.

وأشاد محافظ لحج بمستوى الانضباط في عدد من المرافق الخدمية بمن فيهم مديرو العموم، ووجه بمنحهم رسائل شكر وتقدير نظير انضباطهم الوظيفي.

وكان الأخ محسن النقيب محافظ لحج قد استمع خلال هذه الزيارة المفاجئة إلى شروح تفصيلية عن نشاطات المرافق التي زارها، وما تقدمه من خدمات للمواطنين.. داعياً إلى ضرورة إنجاز كافة معاملات المواطنين في أسرع وقت وفق توجيهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس وكذا الحكومة.. ومنبهاً في سياق حديثه إلى أن على المرافق أن تستفيد من الكوادر المؤهلة وتوفير الوسائل المنظورة وتجهيزها بأجهزة الحاسوب في ضوء توجيهات الأخ الرئيس الذي يدعو إلى إعطاء الأولوية والاهتمام للمكاتب الخدمية التي تعني بقضايا المواطنين.

رافق المحافظ الأخ محمد ثابت مدير عام الخدمة المدنية، وعدد من القيادات الإدارية بالمحافظة.

منظمة "مدنية" تدافع عن تجار أسلحة

فيصل الصوفي

الأمن في مديرية دمت أدى مهمته مثل غيره من سلطات الأمن والمديرين التنفيذيين الذين ينفذون قرار وزارة الداخلية بشأن إغلاق متاجر بيع الأسلحة وإحالة أصحابها إلى النيابة، وهي مهمة يوجبها قانون تنظيم حمل وحيازة الأسلحة والاتجار بها، ومن مصلحة الناس في هذا المجتمع القضاء على مظاهر انتشار الأسلحة فلا أحد خاسر من منع هذه التجارة سوى مهربي الأسلحة وباعة أدوات الموت والخراب بينما الرابح هو المجتمع كله .. وهذي عدن أفضل شاهد أمامنا، فمحاصرة ظاهرة حمل وبيع الأسلحة فيها أدت إلى هذا الأمان والسلام وإلى خفض معدلات الجريمة.

أعود إلى ما بدأت به .. فما إن شرعت سلطات مديرية دمت في تنفيذ ذلك القرار وإغلاق محلات بيع الأسلحة واحتجاز أصحابها إذا بالغرفة التجارية في الضالع – وهي ضمن ما نسميه مؤسسات المجتمع المدني - تصيح وتحتج على ذلك الإجراء وتدافع عن تجار الأسلحة لمجرد كونهم أعضاء في الغرفة .. وتبرر دفاعها عنهم بالقول إنهم ليسوا من تجار الأسلحة الذين عاثوا في الأرض فساداً بل مجرد متاجرين بأسلحة صغيرة أو شخصية يشترونها من مواطنين ويبيعونها لمواطنين .. و لاحظوا كم هو هذا الدفاع أو المبرر مخزٍ؟!

فهل لابد أن يكون تاجر الأسلحة بحجم عدنان الخاشفجي أو حتى الشيخ مناع لكي يغلق متجره ويقبض عليه ، ومن قال إن في السلاح كبيراً وصغيراً؟ فالسلاح هو السلاح والتاجر هو التاجر .. بل إن خطر الأسلحة الصغيرة والخفيفة أشد على المجتمع من الأسلحة الثقيلة أو المتوسطة.

لا يعقل أن نتعامل مع قضايانا بهذه الخفة ، كما لا يجوز أن تدفع بنا العصبية المهنية أو الأسرية أو القبلية إلى الوقوع في حماقات وأخطاء كهذه فلو أن كل واحد منا وقف ضد الإجراءات الأمنية واستخدم ما لديه من قوى ضغط لدفع السلطات إلى التخلي عن ما هو قانوني في مواجهة الجريمة وعوامل الاضطراب الاجتماعي فستتحول الحياة في المجتمع إلى فوضى.